



الرقم: م ١٠٠ / ١٠٩ / ٢٠١٩

التاريخ: ٢٠١٩/٥/٧

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمون
السادة بورصة عمان المحترمون

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة

بالإشارة إلى تعميمكم رقم ١٨/٧٦١/١/١٢ تاريخ ٢٠١٨/٣/٢٠، واستناداً لأحكام المادة (٨) فقرة (ز) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، بخصوص الموضوع أعلاه، وكتابنا رقم م ٢٠١٩/٩٣/١٠٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠.

نرفق لكم نسخة من محضر إجتماع الهيئة العامة العادي " الثاني والأربعين " لمساهمي البنك الأردني الكويتي المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٩، بعد أن تم اعتماده من قبل عطوفة مراقب عام الشركات.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

محمد ياسر الأسمر

المدير العام

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان

٠٨ أيار ٢٠١٩

2809

الرقم التسلسل:

11002

رقم الملف:

11002

الجهة المختصة:



بسم الله الرحمن الرحيم
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثاني والأربعون
لمساهمي البنك الأردني الكويتي

اجتمعت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي عند الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠١٩/٤/٢٩ في قاعة المسرح التابع لمبنى الإدارة العامة للبنك، بحضور كل من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومندوب البنك المركزي الأردني ومدقي حسابات البنك السادة بريس وترهاوس كوبرز "الأردن"، ومندوب صندوق استثمار أموال الضمان الإجتماعي.

وقد افتتح دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بكلمة قال فيها:

بسم الله، نحمده على ما كان ونستعينه فيما سيكون خيراً إن شاء الله. وأهلاً وسهلاً بكم مساهمين ومدعويين وإعلاميين، وأخص اليوم بالشكر والترحاب أخي محمد ابوزياد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وأنت وجه خير إن شاء الله، واشكر لك حضورك اليوم وتمضية نهار أمس بيننا وأنت تسعى لكي تكون هذه الجلسة في منتهى الترتيب والأناقة والقانونية. والشكر أيضاً اجزله وأوفاه للأخوة أعضاء مكتب بريس وترهاوس كوبرز وشكراً للأخ العزيز مراد عساف مندوب البنك المركزي، والذي نكن له كل المودة والمحبة، وزميلته الأنسة داليا حسن فاهلاً وسهلاً بالجميع.

الأخوة الحضور أترك الكلام الآن لأخي محمد ابوزياد لإعلان قانونية الجلسة واكتمال النصاب فليتفضل.

تحدث السيد محمد ابوزياد مقدماً الشكر لدولة الرئيس وقال: يشرفني حضور اجتماع البنك الأردني الكويتي وهو من البنوك الرائدة والملتزمة بأحكام قانون الشركات والقوانين الأخرى ذات العلاقة. وبخصوص هذا الاجتماع فقد حضر اجتماع الهيئة العامة (٥٦) مساهماً من أصل (١٣٢٦٠) مساهم يحملون أسهماً بالإصالة (٨٢٧٧٩٧٣٠) وبالوكالة (٣٢٩٤٧٨٥) أي ما مجموعه (٨٦٠٧٤٥١٥) وتشكل (٨٦%) من رأس المال، وحضر (١٠) أعضاء من مجلس الإدارة من أصل (١٣) عضواً، كما حضر مدققوا حسابات البنك مكتب بريس وترهاوس كوبرز بالإضافة إلى أنه تم التحقق من أن إدارة البنك قد قامت بكافة الإجراءات القانونية لعقد هذا الاجتماع من حيث إرسال الدعوات للمساهمين وكذلك من حيث نشر الدعوة في الصحف اليومية والتلفزيون وعليه وحيث أن كافة الشروط القانونية متوفرة في هذا الاجتماع، لذا أرجو من دولة الرئيس تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات إذا تطلب الأمر ذلك، علماً بأن جميع القرارات التي ستتخذ في هذا الاجتماع هي ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين وغيرهم.

تولى دولة رئيس مجلس الإدارة رئاسة الجلسة وأعلن تعيين السيد سهيل تركي كاتباً للجلسة وكل من السيد محمود أبو محييميد والسيد محمود سمور مراقبين لها ولفرز الأصوات، ثم بدأ ببحث البنود المدرجة على جدول الأعمال وتم ما يلي:

١. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الحادي والأربعون المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٣:

اقترح أحد المساهمين الاعفاء من تلاوة المحضر والاكتفاء بتلاوة قرارات الاجتماع. وقد وافقت الهيئة العامة على تلاوة قرارات الاجتماع فقط وقام كاتب الجلسة بتلاوتها.

٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة:



أقترح أحد المساهمين أن يتم دمج البند الثاني والبند الرابع والبند الخامس من جدول الأعمال ومناقشتهم معاً بعد الاستماع للبند الثالث وهو تقرير مدقق الحسابات.

٣. طلب دولة الرئيس من مدققي حسابات البنك تلاوة تقريرهم، فقام السيد حازم صبابا بتلاوة الجزء المتضمن أساس الرأي والتوصية بالتقرير.

٤. أعلن دولة رئيس الجلسة فتح باب النقاش لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وطلب من الراغبين بالمناقشة تسجيل اسماءهم.

تحدث المساهم السيد محمد عزمي زربا وقال: هذا يوم سعيد للمساهمين ولكم كل الشكر مجلساً وإدارة وعاملين في هذا البنك الجميل ، منذ سنوات لم تكن ميزانيتكم بهذه الرشاقة وهذا الجمال متوازنة بشكل جيد جداً حتى مبالغ التدني استرجعتم جزء كبير منها، كانت (١٥) مليون وأصبحت حوالي مليونين والأرباح زادت وكل مؤشرات الميزانية توحى بالثقة والاحترام .

هناك قضايا مقامة على البنك بحدود (١٠) ملايين دينار وزادت عن السنة الماضية وأخذتم مخصص لها حوالي مليون دينار ، ما هي مرئياتكم لهذه القضايا وما تتوقعون لها.

وبخصوص الأندلسية ، نحن نعرف أنكم حصلتم على الفلل وكنتم في سبيلكم لبيعها ماذا تم لغاية الآن .. وهل تمكنتم من بيعها أم هنالك عقبات ؟

والنقطة الأخيرة: كل سنة ونحن نطرح على دولتكم النظر بإمكانية زيادة رأس المال وتوزيع أسهم مجانية ، ما شاء الله حقوق الملكية عالية والقيمة الدفترية أعلى بكثير من القيمة السوقية وكل الأمور ممتازة ، فهل نطمح أن توزعوا أسهم مجانية لزيادة رأس المال ، وشكراً

تحدث المساهم السيد محمود سمور وقال:

الواقع أنا أقرأ من التقرير وشكراً على الشفافية والوضوح فيما يتعلق بأمور التدقيق الهامة ولكن لفت انتباهي ما ورد بكتاب المدقق تحت عنوان "كيف قمنا بالاستجابة لأمور التدقيق الهامة" سواء لفهم طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية والمنهجية وكيفية تصنيف المدين والضمانات لصالح البنك عند بيعها. لذا أرجو توضيح هذه النقطة وخاصة فيما يتعلق بتطبيق المعيار (٩) وماله من أثر على الجانب المالي .

التقرير أيضاً يشير كما هو في الايضاح رقم ١٣ (بلغت قيمة الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة حوالي ١٤٣ مليون) وكما هو معروف هناك تعليمات فيما يتعلق بالموجودات وأيلوليبتها للبنك والإزامية بيعها ، فهل هناك تفكير في آلية للبيع أو إنشاء شركة لتأجير هذه الممتلكات بحيث يتم الحصول على دخل منها بدلاً من الانتظار لمدة طويلة حتى يتم بيعها، هذا مجرد اقتراح.

وأخيراً ، انا اثني على ما تفضل به الزميل الكريم وكما وعدتم في العام الماضي بأن يتم الأخذ بعين الاعتبار نسبة التوزيعات النقدية على المساهمين أو زيادة رأس المال وتوزيع أسهم مجانية .

ثم تولى دولة رئيس الجلسة الإجابة على تساؤلات وملاحظات المساهمين قائلا :

بالنسبة للقضايا المقامة على البنك لدينا دائرة قانونية ربما من أكبر الدوائر القانونية في الجهاز المصرفي الأردني وكل القضايا المقامة على البنك تخضع لتحصيص وفحص قانوني، وهناك لجان مختصة بالبنك تدرسها بروية وتقدر وتقرر إذا كانت توصيات الدائرة القانونية كافية وتفي بالحاجة في حال لا سمح الله أن خسر البنك أي قضية . ونحن منذ (٢٠) عام لم ندفع أي مبالغ أكبر مما قدرته الدائرة القانونية



ولذلك أرجو أن تكون مطمئناً وإن كان الحجم يبدو كبيراً بالنسبة للقضايا المقامة وصغر حجم المخصص الموجود لكنها في معظمها قضايا كيدية ، فدائماً عندما يقوم البنك باتخاذ إجراء نجد أن هناك قضايا تقام بالمحاسبة والتقدم بحجج بأن البنك حساباته غير دقيقة، ولكن لم يسبق أن حكمت المحاكم في أي يوم من الأيام بأن البنوك، لا سمح الله، يمكن أن تزور أو أن تضيف مستحقات أكثر مما هو حق البنك..

موضوع الأندلسية هو موضوع قديم جديد ولا اعتقد أن أحداً يغيب عن ذهنه صعوبة الأحوال في الأردن خاصة فيما يتعلق بموضوع القطاع العقاري ، أحياناً أنا أبالغ بالأمر وأصف الحال بأن المرور في شوارع عمان يعطي الانطباع بأن البلد للتأجير أو للبيع ، فلا يوجد عمارة تمر عليها إلا وتجد إعلانات شقق للإيجار أو للبيع . لقد وجدنا صعوبة كبيرة في التسويق بالرغم من اللجوء إلى شركات تسويقية وخطط تسويقية ولم نتمكن في العام الماضي سوى من بيع عدة فلل بحوالي (٢٥) مليون دينار ، نحن نسعى وأحب أن اطمئنك أنه بالرغم من أن لدينا عقارات كثيرة ألت ملكيتها للبنك إلا أننا نفقّط مخصصات وهذه السنة اقتطعنا مخصص أكثر مما هو مطلوب من البنك المركزي ويتجاوز (١١) مليون دينار ولدينا أيضاً مخصصات لم تنعكس في الأرقام لأننا نتحسب بأن هذا الوضع قد يستمر والقيم العادلة لهذه الموجودات قد تنخفض فهذا هو الحال فيما يتعلق بموضوع الأندلسية .

موضوع الأسهم المجانية أيضاً هذا موضوع قديم متجدد. طبعاً البنك دائماً يقيم من خلال رأس المال التنظيمي وهو ما تعكسه حقوق المساهمين وليس رأس المال المكتتب فيه أو المدفوع ، لكن المشكلة أنه عندما تزيد رأس المال المدفوع فيعني ذلك أنه يترتب عليك مستحقات في موضوع الاحتياطات وتصبح أكبر ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مثلاً السنة الماضية بالرغم من أن أرباحنا كانت (٢٤) مليون إلا أننا وزعنا (٢٠) مليون وهذه السنة نوزع ٥٠% من أرباحنا ، ولا نريد أنه إذا زدنا رأس المال المدفوع أن نأتي لكم في السنة القادمة ونقول رفعنا رأس المال من ١٠٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون وسوف نوزع ٩% لأن هذا هو الوضع ولا نستطيع أن نوزع أكثر من ٥٠% من الأرباح. نحن نبني قاعدة رأسمالية حتى يتمكن البنك من النمو ومن الحفاظ على الملائة المالية المطلوبة للحصول على أعلى درجات التصنيف سواء من البنك المركزي أو من مؤسسات التصنيف الدولية.

في موضوع الممتلكات أحب أن أؤكد أن معظم الممتلكات التي لها صفة تجارية هي مؤجرة لكن عندما تكون الممتلكات عقارية مثل أراضي أو بيوت كانت مسكونة من أصحابها وخرجوا منها فليس لدينا القدرة لنؤجرها لأن القانون يمنعنا من ذلك، ثم أن أي إضافات استثمارية ستكون غير مجدية بحكم أن القانون يلزمك بالتخلص من هذه الموجودات خلال سنتين والبنك المركزي عادة ما يتكرم على الجهاز المصرفي ويمدها لأربع سنوات، لكن بالمقابل إذا لم نستطيع بيعها حسب تعليمات البنك المركزي تبدأ عملية تجنيب المخصصات التي تؤثر أيضاً على الأرباح والخسائر. فهذا مجمل الموضوع ، ومثلاً هذه العمارة التي نحن فيها الآن هي بدفاترنا قيمتها مليون دينار ، صحيح لدينا (١٤٢) مليون لكن ٥٠% منها مؤجر ويدر دخلاً ، خلال الأسبوع الماضي بعنا مول كبير بخلدا (بعناه للضمان الاجتماعي)، فنحن نحاول بقدر المستطاع أن نخفف من هذه الممتلكات لأنها في النهاية تشكل عبء ومنها موجودات غير مدرة للدخل .

في موضوع التسهيلات كل سنة تأتينا معايير جديدة ومعيار (٩) أريك الجهاز المصرفي الأردني، وذلك لعدم وجود فهم حقيقي لهذا الموضوع، في السابق كانت التسهيلات واضحة أمام المراقب سواء في البنك أو في البنك المركزي وتصنيفها من حيث جودتها أيضاً واضح لأنه مرتبط بفترات زمنية ، تعثر بالدفع ٩٠ يوم لها تصنيف ، تعثر ١٨٠ يوم لها تصنيف ، وإذا يوجد مقابلها ضمانات فلها تصنيف، وكان الأمر كله مرتبط بمدى تعثر الحساب ومدى تكبد البنك لخسائر نتيجة تعثر هذا الحساب. الآن بالمعيار الجديد الحسابات التي يجب تصنيفها والدرجات التي يصنف فيها الدين سواء الدرجة الأولى



أو الثانية أو الثالثة مرتبط بالمخاطر المتوقعة والمستقبلية التي يمكن أن يواجهها هذا التسهيل، مما يعني أنني لو كنت مسؤول عن المخاطر بالبنك وأعتقد بأن قطاع الصحة بالأردن بدأ يتعثر نتيجة تكاثر عدد المستشفيات وتناقص عدد الأجانب القادمين للعلاء في الأردن وأنا عندي مستشفى قيد البناء أعطيناه على سبيل المثال تسهيلات بمبلغ (٤٠) مليون دينار ولم يستغل منها سوى خمسة ملايين دينار ونتيجة أنني صنفت هذا القطاع بأنه يشكل خطورة فأصبح لزاماً علي أن آخذ مخصص على كل التسهيلات حتى التي لم تستخدم منها ، ولذلك تجد الآن صعوبة كبيرة جداً في موضوع التطبيقات حسب المعيار وفي التعقيدات المرتبطة به .

حتى لا نخضع لاجتهادات موظفين أو مراقبين أو محليين نحن لجأنا إلى التعاقد مع بيوت خبرة أجنبية مهمة جداً مثل موديز ، ديلويت ، برايس ووترهاوس ، ومجموعة معروفة بالهند حتى خرجنا بالنموذج الذي على أساسه يتم تصنيف الحسابات وتدريبها وتجنيب المخصصات المطلوبة. وعدا عن ذلك، اعتقد أن أداءنا هذه السنة ربما يكون شبيه بالسنة الماضية إن شاء الله حيث أرباح الثلاثة أشهر الأولى مساوية لأرباح الفترة نفسها في السنة الماضية فكل عام وانتم بخير وإن شاء الله رمضان خير عليكم وكل عام وانتم بخير بمناسبة الأعياد المجيدة والله يوفقنا ويوفقكم جميعاً .

تحدث المساهم السيد عزمي زربا وقال: نحب أن نسمع من دولتكم ونأخذ جرعة أمل لمرئياتكم حول سنة ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ لو أمكن .

وأجاب دولة الرئيس: الحقيقة الوضع الاقتصادي وتوصيفاته، تناولته الصحافة الأردنية بأدق التفاصيل، ولا اعتقد أن لدي القدرة لأضيف شيء مهم في هذا الموضوع. ومن يقرأ سلامة الدرعائي مثلاً تتكون لديه فكرة عن واقع الحال تماماً ، الوضع ثقيل والقدرة على الاستجابة لهذا الوضع فيها نوع من الرخاوة على صعيد اللياقة الاقتصادية للدولة الأردنية، ولكن للأمانة كان هناك استشعار لحساسية الوضع من قبل البنك المركزي حيث قام بمبادرات مشكورة ومهمة للتخفيف من أعباء الإجراءات التي كان لا بد منها للتناغم مع متطلبات الهيئات الدولية وصندوق النقد الدولي، وكان هناك عدة مبادرات التزمت بها البنوك للتخفيف من الأعباء خاصة بعد زيادة الضرائب والارتفاع الذي حصل في الفوائد، لكن الآمال التي كانت معقودة، وأنا كنت من الذين يعتقدون، أن الانفتاح على العراق والانفتاح على دول الجوار قد يكون أحد أهم مسببات الخروج من عنق الزجاجة (تعبير قديم للحكومة السابقة) لكن للأسف الوضع في سوريا لا يزال صعب جداً وهناك جمود في العلاقة الأردنية السورية لعدة أسباب، ثم أن الوضع الذي يحكم التجارة مع العراق هو الوضع الذي يحكم العلاقة بين العراق وإيران، والحجم لا يزال متواضع أمام التوقعات التي كنا قد بنيناها لهذا الموضوع .. أما موضوع إعادة الاعمار وإعادة البناء ودور الشركات الأردنية وانعكاساته على الوضع الأردني فهنا أيضاً ربما كانت توقعاتنا غير متساوقة مع الواقع الحالي .

نتأمل أن نكون قد وصلنا إلى مرحلة لا يوجد أمامنا بعدها إلا التحسن إن شاء الله ، أصبح هناك استشعار من الجميع بأن السياسة النقدية والبنك المركزي يقودان الدفع باتجاه أنه لا يمكن الاستمرار في هذا الوضع لأن تداعياته ستكون خطيرة وكبيرة ليس فقط على الوضع الاقتصادي ولا على وضع الشركات والمؤسسات لكن على الوضع المعاشي للناس وبالتالي الوقع الاجتماعي وبالنتالي الوضع الأمني. ولا ينقصنا أن ندخل في موجة الربيع العربي الثانية نتيجة هذه الضغوط . اعتقد أن الإجراءات جادة وجدية وإن شاء الله تكون الأمور أحسن ، ولكن متفائلين وتفاؤلوا بالخير تجدوه .

وبعد انتهاء طرح الأسئلة والنقاش طلب الرئيس مصادقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية لعام ٢٠١٨ وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى توزيع الأرباح بنسبة ٢٠%. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

✍



٥. أعلن الرئيس أن مجلس الإدارة وبناء على توصية لجنة الترشيح والمكافآت ، قرر تعيين معالي مروان محمود عوض بالمجلس كعضو مستقل اعتباراً من ٢٠١٨/٥/٢٣ حتى نهاية الدورة الحالية للمجلس، وطلب دولة الرئيس مصادقة الهيئة العامة على هذا القرار مشيراً إلى أن انضمامه للمجلس يشكل إضافة نوعية. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك، وتحفظ مندوب مؤسسة الضمان الاجتماعي على القرار لضمان احتفاظ المؤسسة بحقها بمقعد ثان في المجلس.

٦. طلب دولة الرئيس من الهيئة العامة إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٧. انتخاب مدققي حسابات البنك: أعلن رئيس مجلس الإدارة أنه وبناء على توصية لجنة التدقيق يوصي للهيئة العامة بالموافقة على تعيين السادة برايس وتر هاوس كوبرز (الشريك المسؤول السيد حازم حنا صبابا - إجازة رقم ٨٠٢) كمدققين خارجيين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٩. وقد وافقت الهيئة العامة على تعيينهم بالإجماع وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وحيث لم تطرح أية مواضيع خارج جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع معرباً عن شكره وتقديره لمندوب عطوفة مراقب الشركات ومندوب البنك المركزي ومندوب الضمان الاجتماعي الشريك الاستراتيجي للبنك، كما شكر الحضور جميعاً مقدماً التهاني والتبريكات بحلول شهر رمضان المبارك داعياً الله أن يعيده على الجميع بالخير واليمن والبركات.

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

محمد أبو زياد
مندوب مراقب عام الشركات

سهيل تركي

كاتب الجلسة